شركة الغاز المسال توضح:

عقود بيع الغاز شفّافة ومنصفة

أكّدت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال أن عقود البيع التجارية الموقّعة بين الشركة والمشترين تم التفاوض عليها في أجواء شفافة ومنصفة.

وأوضحت الشركة في بيان توضيحي حول المعلومات الخاطئة المتعلقة بالشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال أن عملية التفاوض على العقود تمت بين الشركة من جهة وبين المشترين من جهة أخرى بحيادية وبحرص شديد لضمان إجراء المفاوضات التجارية بخصوص الأسعار بطريقة عادلة وشفافة، وقد خضعت العقود التجارية الثلاثة في حينها للتدقيق والمراجعة قبل الموافقة عليها من قبل وزارة النفط والمعادن. كما تم أيضاً مراجعتها من قبل اللجنة البرلمانية المختصة والتي شكلت خصيصاً في حينه لذلك الغرض. وقد حرصت العقود حينها على ضمان وجود ما يكفي من احتياطي الغاز لتلبية احتياجات الصادرات خلال فترة العقود.

وأشارت الشركة إلى أنها وقّعت عقد البيع مع شركة "كوجاز" الكورية لتقوم الأولى بموجبه بتزويد الشركة الكورية بـ 2,05 مليون طن متري سنوياً من الغاز الطبيعي المسال. في نفس العام، كان السعر الذي حصلت عليه اليمن مكافئاً وفي بعض الحالات أفضل من أسعار عقود أخرى تم التوقيع عليها في نفس الفترة مع شركات كورية، منها على سبيل المثال، عقد شركة ساخالين الروسية مع "كوجاز" "يوليو 2005"، وعقد الشركة الماليزية للغاز الطبيعي المسال مع "كوجاز" "يوليو 2005"، وعقود وقعتها شركة تانغوه الإندونيسية لمبيعات إلى كوريا "2004"، وغيرها.

"الميثاق" تنشر بيان الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال:

بيان توضيحي حول المعلومات الخاطئة المتعلقة بالشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال

صنعاء، 9 فبراير 2014- تابعت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ما تم نشره من معلومات خاطئة في بعض وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالأنشطة التجارية للشركة.

وإيمانا منا بقيم الشفافية في كل تعاملاتنا، ورداً على كل المخاوف والاستفسارات ذات العلاقة بالأنشطة التجارية، تود الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال توضيح ما يلي:

1)عقود البيع التجارية الموقعة بين الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال والمشترين تم التفاوض عليها في أجواء شفافة ومنصفة، وكما يلي:

كما هو متعارف عليه عالمياً فيما يتعلق بإنشاء مشاريع الغاز الطبيعي المسال والتي تكون تكلفة إنشائها عالية، فمن الضروري أولاً وقبل البدء بعملية الإنشاء أن يتم التوقيع على عقود بيع طويلة الأجل مع المشترين لإثبات وجود دخل ثابت ومستقر للمشروع يسمح حينها بالحصول على القروض اللازمة لتمويل إقامة محطة تسييل الغاز الطبيعي.

في أغسطس 2005، بعد المشاركة في مناقصة دولية مفتوحة، وقّعت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال عقد البيع مع شركة كوجاز الكورية تقوم الأولى بموجبه بتزويد الشركة الكورية بـ 2,05 مليون طن متري سنوياً من الغاز الطبيعي المسال. في نفس العام، كان السعر الذي حصلت عليه اليمن مكافئاً وفي بعض الحالات أفضل من أسعار عقود أخرى تم التوقيع عليها في نفس الفترة مع شركات كورية، منها على سبيل المثال، عقد شركة ساخالين الروسية مع كوجاز (يوليو 2005)، عقد الشركة الماليزية للغاز الطبيعي المسال مع كوجاز (يوليو 2005)، عقود وقّعتها شركة تانغوه الإندونيسية لمبيعات إلى كوريا (2004)، وغيرها.

وفي أغسطس 2005 أيضاً، تم التوقيع بعد المشاركة في مناقصات دولية مفتوحة على عقدين آخرين الأول بين الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وشركة توتال للغاز والطاقة يتم بموجبه تزويد شركة توتال للغاز والطاقة بـ 2,1 مليون طن متري سنوياً من الغاز الطبيعي المسال. تم توقيع العقد الثاني مع شركة جي دي إف سويز يتم بموجبه تزويدها بـ 2,55 مليون طن متري سنوياً.

عملية التفاوض على العقود تمت بين الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال من جهة وبين المشترين من جهة أخرى بحيادية وبحرص شديد لضمان إجراء المفاوضات التجارية بخصوص الأسعار بطريقة عادلة وشفافة.

وقد خضعت العقود التجارية الثلاثة في حينها للتدقيق والمراجعة قبل الموافقة عليها من قبل وزارة النفط والمعادن. وبالطبع، تم أيضاً مراجعتها من قبل اللجنة البرلمانية المختصة والتي شكلت خصيصاً في حينه لذلك الغرض. وقد حرصت العقود حينها على ضمان وجود ما يكفي من احتياطي الغاز لتلبية احتياجات الصادرات خلال فترة العقود.

2)عملت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ولا تزال وباستمرار على التفاوض مع الشركات المشترية حول أسعار الغاز الطبيعي المسال بحسب تغيرات أسعار أسواق الغاز عالمياً:

العقد الموقّع مع شركة كوجاز يتبع معادلة سعرية تعتمد مؤشر خام برنت مع حد سعري أدنى وحد سعري أعلى. يتضمن العقد التجاري الموقّع مع شركة كوجاز بنداً يشترط التفاوض لمراجعة الأسعار كل خمس سنوات.

العقدان الآخران الموقعان مع شركة توتال للغاز والطاقة وشركة جي دي إف سويز ارتبطا بمؤشر تسعيرة الغاز هنري هب (Henry Hub) في السوق الأمريكية والأوروبية، والذي كان مؤشراً سعرياً ممتازاً بالنسبة للشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال يوم تاريخ التوقيع على هذين العقدين.

تم بالإضافة لذلك التوقيع على اتفاقية "حد سعر أدنى" لضمان حماية المبيعات في حال انخفاض سعر مؤشر هنري هب واستمرار هذا الانخفاض لمدة طويلة.

في بداية العام 2009، مباشرة بعد حدوث ما يعرف باكتشافات الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والذي استغنت الولايات المتحدة بموجبه عن استيراد كميات كبيرة من الغاز، تعرض مؤشر هنري هب لهبوط حاد إلى 1,5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي المقابل، بدأت أسعار الغاز الطبيعي المسال في آسيا بالصعود خاصة بعد ازدياد الطلب على الطاقة في الدول التي شهدت نهضة اقتصادية كدولة الصين. صعود أسعار الغاز في السوق الآسيوية وهبوطها الحاد في السوق الأمريكية مثّل النقيض تماماً لتوقعات ودراسات خبراء السوق المستقلين وقت التوقيع على اتفاقيات البيع والشراء في العام 2005.

بعد هذا الانهيار الذي شهدته أسعار مؤشر هنري هب للسوق الأمريكية، نفذت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال مفاوضات نتج عنها التوقيع على اتفاقيتين مع المشترين الأولى مع شركة توتال للغاز والطاقة والثانية مع شركة جي دي إف سويز بهدف تعويض الأثر السلبي الناتج عن انهيار أسعار مؤشر هنري هب. يتم بموجب هاتين الإتفاقيتين تنفيذ ما يعرف بـ "تحويل الشحنات" وبيعها في أسواق مربحة أكثر كالسوق الآسيوية.

في العام 2013 على سبيل المثال، تم تحويل 80% من إجمالي الشحنات المباعة لشركة توتال للغاز والطاقة وبيعها في السوق الآسيوية حيث تعتبر السوق الأفضل حالياً من حيث الأسعار، وبهذا تم تحقيق أرباح عالية لمبيعات الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال.

3) الوضع الحالي لمفاوضات تعديل الأسعار مع الثلاث شركات المشترية للغاز:

بدأت عملية التفاوض مع الشركات الثلاث المشترية للغاز في شهر يونيو 2013 من قبل لجنة مشتركة تضم ممثلين من الحكومة اليمنية والشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال.

تم استكمال المفاوضات مع شركة كوجاز في شهر ديسمبر 2013 وذلك استناداً للبند المنصوص عليه في العقد والخاص بمراجعة الأسعار، وتم التوصل إلى تعديل سعري يتطابق مع أسعار الغاز في السوق الآسيوية.

المفاوضات السعرية مع شركة توتال للغاز والطاقة وشركة جي دي إف سويز لا تزال مستمرة ومجرياتها سرية في الوقت الحالي.

4) تكلفة إنشاء مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال:

بلغت الكلفة الإجمالية لإنشاء مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال 4,5 مليار دولار. مشاريع الغاز المماثلة التي تم إنشاءها في نفس الفترة بلغت كلفة إنشاءها الضعف أو أكثر.

ولو قامت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بإنشاء المشروع اليوم فستصل تكلفة إنشاءه إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بالتكلفة الأصلية. تم تمويل إنشاء المشروع بالكامل من قبل شركاء المشروع والذين أسهموا أيضاً بخبراتهم الدولية المتعلقة بتمويل وإنشاء مشاريع معقدة مما ساهم في خفض كلفة الإنشاء الإجمالية.

5) مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال يحقق إيرادات عالية لليمن:

من المرجح أن تصل إيرادات المشروع الإجمالية بالنسبة لليمن حوالي 60 مليار دولار خلال فترة العشرين سنة القادمة.

معلومات أساسية عن الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال:

تم إنشاء الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال "Yemen LNG" في العام 1995 بعد الإعلان عن مناقصة دولية في اليمن كانت تهدف للاستفادة من مخزون اليمن من احتياطي الغاز في القطاع رقم 18، محافظة مأرب. لعبت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال دوراً أساسياً لتصبح اليمن من خلاله مزوداً أساسياً للطاقة في أسواق الغاز العالمية.

بعد الإعلان عن المناقصة المفتوحة تم التوقيع في العام 1995 على "اتفاقية تطوير الغاز" "GDA" بين الحكومة اليمنية والشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال. وتضع "اتفاقية تطوير الغاز" نصوص الإطار العام والذي يحكم مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال. تم المصادقة على "اتفاقية تطوير الغاز" من قبل البرلمان اليمني وصدر بها قرار رئاسي. وقد تم تمديد الفترة الأصلية لتطوير المشروع مرات عديدة بموافقة وزارية وبحسب نصوص "اتفاقية تطوير الغاز".

ويتضمن شركاء المشروع كلا من الشركة اليمنية للغاز المملوكة للدولة (16,73%)، الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات (5%)، شركة هنت الأمريكية (17,22%)، شركة كوجاز (6%)، شركة إس كي (9,55%)، شركة هيونداي (5,88%) وشركة توتال (39,62%).

بدأت عملية إنشاء المشروع في 2005 وتم استكماله في 2009. تم تنفيذ المشروع ضمن الجدول الزمني المحدد وضمن الميزانية المحددة والذي اعتبر واحداً من أهم الإنجازات في ذلك الحين. مثل المشروع في حينه أكبر استثمار صناعي يقام في تاريخ اليمن وبكلفة كانت تعتبر واحدة من أدنى تكاليف إنشاء المشاريع المماثلة في العالم. حقق المشروع معايير سلامة ممتازة.

يتم تزويد المشروع بالغاز من خلال شركة صافر، من القطاع 18 في محافظة مأرب، والتي تعتبر- أي شركة صافر- المشغل الرئيسي لهذا القطاع. يتم ضخ الغاز من القطاع 18 عبر أنبوب بطول 320 كم إلى محطة التسييل والتصدير في بلحاف، محافظة شبوة.

تم تصدير أول شحنة من صادرات الغاز الطبيعي المسال في 7 نوفمبر 2009.

كشرط أساسي للحصول على تمويل إنشاء المحطة، تم التوقيع في العام 2005 على ثلاثة عقود مبيعات طويلة المدى لتصدير 6,7 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً.

فوائد عديدة أخرى يجلبها مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال لليمن:

بالإضافة لإيرادات الدولة، فقد ساعد المشروع على خلق آلاف فرص العمل لليمنيين المباشرة وغير المباشرة. خلال الفترة الإنشائية تم توفير ما يزيد عن 12 ألف فرصة عمل لإنشاء المشروع، ويتم اليوم توظيف حوالي 800 شخص من المناطق المجاورة في محطة بلحاف.

يستفيد العاملون اليمنيون في الشركة من برامج تأهيلية وتدريبية عالية لتطوير خبراتهم وصقل مهاراتهم.

تنفذ الشركة برنامجاً تنموياً طموحاً وكبيراً في البلاد يستفيد منها خصوصاً أبناء المناطق المجاورة للمشروع وفي مجالات عديدة. خلال فترة السنوات الماضية وتحديداً 2008- 2013، وصلت كلفة ما أنفقته الشركة على هذه البرامج التنموية حوالي خمسة مليارات ونصف المليار ريال. تستهدف هذه البرامج بدرجة أساسية تطوير الاصطياد البحري، والزراعة، والصحة، والتعليم والمياه والكهرباء. يتم تنفيذ هذا البرنامج الواسع والمتعدد مع شركاء عدة من الحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المجاورة والسلطات المحلية.

عقود بيع الغاز الثلاثة خضعت للتدقيق من قبل وزارة النفط ولجنة برلمانية مختصة

عقدا شركتي "توتال" و"جي دي إف سويز" ارتبطا بمؤشر سعري ممتاز وقت التوقيع عليهما

بعد انهيار أسعار الغاز في أمريكا أدى الى «تحويل الشحنات» وبيعها في أسواق مربحة أكثر كالسوق الآسيوية

توصلنا مع شركة «كوجاز» الى تعديل سعري يتطابق مع الأسعار الآسيوية

عقدنا مع «كوجاز» أفضل من عقود أخرى وقعتها شركات كورية بنفس الفترة

في بيان مهم..

الاتحاد الأوروبي يطالب اليمن بالبدء الفوري بصياغة دستور جديد

رحب الاتحاد الأوروبي بالاختتام الإيجابي لمؤتمر الحوار اليمني وأشاد بعمل أعضائه والدور الذي قام به الرئيس عبدربه منصور هادي .

وطالب بيان صادر عن الاتحاد الاوروبي اليمن بالبدء الفوري في الخطوات اللاحقة للمرحلة التأسيسية والتي تشمل صياغة دستور جديد للبلاد وإجراء الانتخابات العامة بطريقة شفافة وذات مصداقية , مشددين في ذات الوقت على قلقه المتنامي جراء الوضع الأمني المتدهور.. ودان بأشد العبارات الموجة الأخيرة من العنف والأعمال الإرهابية بما في ذلك الهجوم في صنعاء يوم 5 ديسمبر.

مثل الحوار الوطني أنموذجاً في المنطقة استجابةً لتطلعات الشعب

ينبغي التركيز على صياغة دستور يحفظ وحدة اليمن والترتيب للاستفتاء

يجب المضي في تنفيذ مخرجات الحوار وإجراء الانتخابات العامة

الاستقرار السياسي امر جوهري لمعالجة التحديات التي تواجه اليمن

نعبر عن قلقنا من التدهور الأمني وندين بشدة موجة العنف وأعمال الإرهاب

على الحكومة تحسين الادارة المالية العامة ومحاربة الفساد وتحسين الظروف المعيشية للشعب

نطالب الحكومة اليمنية بسن تشريعات تحديد سن الزواج وإنهاء تجنيد الأطفال

نحذر من تزايد أعمال الاختطافات للحصول على فدية لدعم المجموعات الارهابية

ودعا الاتحاد الأوروبي الحكومة اليمنية إلى التحقيق بتمعن في هذه الحوادث، قائلاً بأنه: «لا يزال قلقاً تجاه العدد المتزايد من الاختطافات ومحاولات الاختطاف في اليمن، بما في ذلك انتزاع أموال كفدية لتعزيز المجموعات الإرهابية.. يشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى الامتثال للقانون الدولي عند محاربة الإرهاب».

الميثاق تنشر نص البيان :

1- يُحَيي الاتحاد الأوروبي الاختتام الإيجابي لمؤتمر الحوار الوطني ويشيد بعمل أعضائه وروح التعاون بينهم والدور الذي قام به الرئيس هادي.. مثّل الحوار الوطني نموذجاً في المنطقة لعملية تشاورية شاملة ومفتوحة أمام الجميع هدفت إلى الاستجابة لطموحات الشعب.. اختتمت هذه العملية مرحلة أساسية من الانتقال في اليمن المُنفذ على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي في 2011م.

2- ينبغي أن يركز البلد الآن على الخطوات اللاحقة في المرحلة التأسيسية والتي تشمل صياغة دستور يحفظ وحدة وسيادة واستقلال اليمن وسلامة أراضيه، وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والترتيب للاستفتاء على الدستور في وقته واجراء الانتخابات العامة بطريقة شفافة وذات مصداقية.. سيكون الاستقرار السياسي أمراً جوهرياً لمعالجة التحديات الملحة المتعددة التي تواجه اليمن.. سيتطلب ذلك عملية يقودها اليمنيون ويوجهها عزم ومشاركة وتعاون كافة الأطراف.. يؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بمرافقة ودعم اليمن في هذا التوجه، ويدين الاتحاد أي أعمال تهدف إلى تقويض مؤسسات الدولة والعملية الانتقالية.

3- يشدد الاتحاد الأوروبي على قلقه المتنامي جراء الوضع الأمني المتدهور ويدين بأشد العبارات الموجة الأخيرة من العنف والأعمال الإرهابية بما في ذلك الهجوم في صنعاء يوم 5 ديسمبر والذي أسفر عن مقتل 52 شخصاً من بينهم موظفان ألمانيان في مجال التعاون التنموي بالإضافة إلى استهداف المدنيين بالقتل.. يدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة اليمنية إلى التحقيق بتمعن في هذه الحوادث.. لايزال الاتحاد الأوروبي قلقاً تجاه العدد المتزايد من الاختطافات ومحاولات الاختطاف في اليمن، بما في ذلك انتزاع أموال كفدية لتعزيز المجموعات الإرهابية.. يشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى الامتثال للقانون الدولي عند محاربة الإرهاب.

4- يعتبر الاتحاد الأوروبي الأمن متطلباً مسبقاً لنجاح الفترة الانتقالية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية في اليمن، وعليه من الضروري إحراز تقدم بشكل عاجل في عملية الإصلاح الجارية بحرص في القطاع الأمني وفق أفضل الممارسات الدولية في الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون.. يجب أن تشمل عملية الإصلاح وجوداً أكثر لقوات الأمن التابعة للدولة في كل المناطق وتعزيز التعاون مع المجتمعات المحلية.

5- يشير الاتحاد الأوروبي إلى قلقه جراء المسار البطيء للتعافي الاقتصادي ويحث الحكومة اليمنية وبمساعدة المجتمع الدولي على القيام بالإصلاحات المطلوبة.. إن تحسين إدارة المالية العامة ومحاربة الفساد وإصلاح الإدارة العامة تمثل جميعها معايير أساسية من شأنها السماح بالتعافي الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للشعب اليمني.. من المطلوب أيضاً القيام بإجراء عاجل لإصلاح دعم المشتقات النفطية لتحسين الاستدامة المالية وزيادة الإنفاق على النمو والحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية.. يدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة اليمنية إلى سرعة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والدفع بتنفيذ الدعم المتعهد به دولياً.

6- يظل الاتحاد الأوروبي قلقاً بشكل عميق حيث إن أكثر من نصف سكان اليمن متأثرون بالأزمات الإنسانية وبحاجة إلى شكل ما من المساعدة.. إن الجهود المشتركة ضرورية لمحاربة سوء التغذية الحاد الذي يؤثر على مليون طفل دون الخامسة من العمر.. تدهور الوضع مؤخراً في المناطق الشمالية والجنوبية التي تأثرت بصدامات المجموعات المسلحة وتلك التي تستضيف نازحين مستضعفين.. يحث الاتحاد الأوروبي كافة الأطراف على التعاون لحماية المدنيين والسماح بالوصول الإنساني الفوري دون عوائق.. إن الاتحاد الأوروبي -بوصفه أحد مقدمي المساعدات الإنسانية إلى اليمن- يرحب بخطة الاستجابة الاستراتيجية للأمم المتحدة وشركائها في اليمن لتلبية الاحتياجات الإنسانية الكبيرة، ويحث المانحين على تمويل المشاريع بما ينسجم مع الأولويات في الخطة.

7- يدعو الاتحاد الأوروبي اليمن إلى تنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني حول الحقوق والحريات بما في ذلك حماية حقوق المرأة والطفل، وعلى وجه الخصوص تفعيل تشريعات لتحديد السن الأدنى للزواج وإنهاء تجنيد الأطفال في القوات اليمنية الحكومية، وذلك من خلال توقيع وتطبيق خطة عمل لهذا الغرض.

8- يؤكد الاتحاد الأوروبي على استعداده لزيادة دعمه للحكومة والشعب اليمني.. يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة المستمرة مع السلطات والمجتمع المدني إلى جانب المجتمع الدولي لمعالجة احتياجات كافة الشعب اليمني إنسانياً وتنموياً وأمنياً.